تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحد

د. علي القاسمي
مدير التربية في المنظمة الاسلامية
للتربية والعلوم والثقافة ـــ الرباط

لم تعد اللغة مجرد أداة اتصال نعبر بواسطتها عن المفاهيم والأفكار والقيم ونحفظ بها التراث الثقافي والعلمي فحسب ، وإنما أخذت تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الروحية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وأصبحت وسيلة أساسية من وسائل توحيد الأمة فكريا وسياسيا ، ذلك لأنها عنصر جوهري من العناصر المكونة للثقافة والفكر تتجاوز أهميتها التعبير إلى التغيير ، بحيث تؤثر القوالب اللغوية في البنيات الفكرية ، والأنظمة المفهومية ، والأنماط السلوكية للجماعة الناطقة بها ، وذلك ما دعا كثيرا من المفكرين إلى القول بأن اللغة والفكر وجهان لقطعة نقد واحدة أو أن اللغة هي الفكر . ولهذا أولت المجتمعات المعاصرة المتطورة تنمية اللغة القومية وتخطيط السياسة اللغوية اهتماما بالغا وعناية خاصة فشجعت البحوث المتعلقة بهما وأقامت المؤسسات المسؤولة عنهما ، ونما نتيجة لذلك علم جديد مشترك بين علوم الاجتماع والسياسة واللغة يسمى بـ«علم اللغة الاجتماعي» ، موضوعه التنوع اللغوي في المجتمع الواحد ، وغايته تخطيط السياسة اللغوية بطريقة موضوعية ووسائل علمية .

وتخطيط السياسة اللغوية مثله مثل أي تخطيط اقتصادي أو سياسي أو علمي آخر ، إذ يبدأ بجرد للحاجات ومسح للأولويات ، ثم يحدد على ضوئها الأهداف القريبة والغايات البعيدة ، ومن ثم يختار الوسائل المناسبة والأدوات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف وبلوغ تلك الغايات ، ضمن ميزانية مقننة تفصل الأرصدة المادية والطاقات البشرية المستخدمة خلال فترات زمنية محددة بعدد من السنوات يطلق عليها اسم «الخطة الخمسية» أو «الخطة السبعية» أو ما إلى ذلك ، يتبع ذلك تقييم للتنفيذ يستفاد منه في صياغة الخطة التالية وتطويرها ، وتجديدها كما وكيفا واختيار الأسبقيات والنماذج الملائمة .

وإذا كان لكل تخطيط مقوماته ولكل سياسة جوانبها فإن المقومات والمجالات الرئيسية لتخطيط السياسة اللغوية تتناول ما يلي :

أولا : تعميم استعمال اللغة القومية في أرجاء الوطن وفي مختلف مجالات التواصل ، لتكون أساسا لوحدة الأمة الفكرية والسياسية .

ثانيا : نشر اللغة القومية في العالم لتشكل رافدا تسهم بواسطته الثقافة القومية في مجرى الحضارة العالمية .

ثالثا : تعليم اللغات الأجنبية في مدارس الأمة ومعاهدها لتزودها بأدوات تعارف واتصال وتعاون مع الأمم الأخرى .

رابعا : تنظيم الترجمة من اللغة القومية وإليها ، لتمتين التبادل المعرفي بين الشعوب .

خامسا : تحديد العلاقة بين اللغة القومية وغيرها من اللغات الوطنية والمحلية لضمان وحدة الأمة الفكرية والسياسية وتحقيق المحافظة على تراثها الشعبي وتنميته .

سادسا : توحيد المصطلحات التقنية ، سواء المصطلحات العلمية والتكنولوجية منها أو الحضارية والاجتماعية .

وإذا بحثنا في أعمال جامعة الدول العربية منذ تأسيسها قبل أربعين عاما تقريبا وفي أعمال وكالاتها المتخصصة والمنظمات التابعة لها والنابعة منها لا نجد استراتيجية لغوية معلنة أو مضمرة تأخذ في النظر خصائص الأمة العربية ومميزات لغتها ، وواقع أحوالها ، والتحديات التي تواجهها ، والإمكانات التي تتوافر لها وتتناول مجالات النشاط اللغوي في وطننا العربي بصورة شاملة متكاملة ، استراتيجية تحدد وسائل العمل ومتطلباته وتشير إلى اتجاهات التخطيط ومساراته بقصد إحداث تغييرات في النشاط اللغوي تمكن من بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقق الغايات القومية للأمة العربية ، استراتيجية معنية بالمستقبل واحتمالاته ، مرنة تنطوي على البدائل ، قابلة للتكيف للأحوال القطرية والظروف المجتمعية .

غير أنه ينبغي الإسراع إلى إدراج استثناء مجال واحد من مجالات السياسة اللغوية حظي — لأسباب تاريخية — بعناية واهتمام قوميين ، ذلك هو توحيد المصطلحات التقنية الذي تولى أمره مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي أقام عمله على ما أنجزته مجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وبغداد وعمان والمؤسسات العلمية والجامعية الأخرى في الوطن العربي ، كما اهتمت بهذا المجال المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تتخذ من العاصمة الاردنية مقرا لها . أضف إلى ذلك ما ورد في (استراتيجية تطوير التربية العربية) التي أصدرتها قبل خمس سنوات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من تلميح خاطف إلى مسألة التعريب .

وهكذا ففي غياب استراتيجية قومية للسياسة اللغوية ، لم يبق لنا إذا ما أردنا التعرف على جوانب هذه السياسة واتجاهاتها في الوطن العربي إلا أن نبحث عن هذه الجوانب وننقب عن تلك الاتجاهات في الممارسات الرسمية لكل قطر من الأقطار العربية . وفي هذه الحالة سيقودنا البحث ويدلنا التنقيب على حقائق ثلاث : أولاها عدم التطابق بين الأماني القومية التي يعبر عنها قادة الرأي والفكر وبين التطبيقات العملية والإجراءات الفعلية ، وثانيتها ، اختلاف شاسع بين الأقطار العربية في ممارساتها المتعلقة بجوانب السياسة اللغوية المختلفة ، وثالثتها ، ضعف الالتزام المادي أو المعنوي بالمقررات القومية التي تتناول بعض مقومات السياسة اللغوية .

ولتبيان ذلك والتدليل عليه نستعرض بإيجاز مقومات السياسة اللغوية في أقطارنا العربية :

1 — فتعميم استعمال اللغة القومية في جميع أرجاء الوطن العربي وفي مختلف مجالات الاتصال والتواصل له — من منظور علم اللغة الاجتماعي — مفهومان متكاملان ، أولهما استخدام اللغة القومية دون غيرها من اللغات الأجنبية أو الوطنية في التعليم والإعلام والإدارة والتجارة ، وثانيهما استخدام اللغة القومية الفصيحة دون لهجاتها المحلية في المجالات المذكورة آنفا . في الشق الأول نجد الاتفاق سائدا على جميع الأصعدة القومية والوطنية والرسمية والشعبية على استخدام العربية بدلا من لغات الاستعمار القديم في مختلف مجالات الحياة وهذا ما أطلق عليه اسم «قضية التعريب» التي أهرق فيها كثير من المداد ، وسودت فيها صحف تكفي لتغطية مساحة الوطن العربي الجغرافية . وقد نص على هذا المبدأ في دساتير الأقطار العربية . وأعلن مرارا وتكرارا في مؤتمرات جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وعلى وجه الخصوص مؤتمرات التعريب . وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال بعض الدول العربية وأكثر من ربع قرن على استقلال بعضها الآخر فإننا لازلنا — بكل أسف — نجد في هذه الدول وتلك أن لغات الاستعمار القديم

تستعمل لغات للتعليم في بعض مراحل التعليم وفي جانب أو من آخر جوانب الإدارة والتجارة . ولو كانت هنالك سياسة لغوية واضحة المعالم محددة المراحل ملزمة التنفيذ لكنا قد استطعنا إتمام التعريب في سنوات محدودة .

وإذا كانت ثمة محاولات في مختلف الأقطار العربية في مجال التعريب تدعو إلى التفاؤل والثقة في المستقبل ، فإننا سنصاب بنوع من الإحباط وشيء من الألم إذا ما نظرنا صوب المجال الآخر ، وأعني به مجال تعميم الفصحى وتفصيح العامية ، حتّى أن أحد المستشرقين قال في إحدى المناسبات «لا توجد على وجه الأرض لغة لها من الروعة والعظمة ما للغة العربية ، ولكن لا توجد على وجه الأرض أمة تسعى بوعي أو بدون وعي إلى تدمير لغتها كالأمة العربية» . وقد يتبادر إلى الذهن أول وهلة أن في هذا القول مبالغة وتجنيا ولكننا إذا استمعنا إلى إذاعاتنا العربية وشاهدنا برامجها التلفزية نستطيع أن ندرك الأسباب التي حدت بذلك المستشرق إلى تلك المبالغة وذلك التجني ، خاصة إذا ما علمنا أن البحوث التربوية الرصينة أثبتت أن وسائل الإعلام تضاهي في أهميتها المدرسة من حيث تكوين ثقافة الفرد وأسلوب تفكيره وطريقة تعبيره . وأن هذه الوسائل من أنجع الوسائل وأنفعها في تعليم اللغات ونشرها ، وأنها أعادت للكلمة المنطوقة عصرها الذهبي ورجحت كفتها على كفة الكلمة المكتوبة . فمحطات الإذاعة والتلفزة في وطننا العربي تعج بالبرامج المعدة باللهجات العامية حتّى في تلك الأقطار العربية التي أصدرت بما يسمى «قوانين حماية اللغة العربية» . وفي حين أن كتاب القصة القصيرة في الثلاثينات والأربعينات الذين استخدموا اللهجات العامية في الحوار توهما منهم بأن ذلك من مقومات مذهب الواقعية تعرضوا لهجوم شديد من النقاد والأدباء حتّى أننا لا نجد اليوم كاتبا مرموقا يستخدم اللهجة العامية في قصصه . فإن كتاب المسلسلات التلفزيونية والتمثيليات الإذاعية لا يجدون معارضة تذكر أو نقد يعتد به في صحفنا . ولم يدركوا أن الواقعية في الأدب لا تساوي الواقع المجرد وإنما تساوي الواقع زائدا الفن المتمثل في رقي المؤلف بلغة شخوصه العامية إلى اللغة الأدبية العظيمة . ولو كانت لنا سياسة لغوية قومية واضحة في هذا المجال لما وجدنا للعامية أثرا في وسائل إعلامنا ، ويكفي أن تمنع ثلاث أو أربع دول عربية فقط بث البرامج العامية من محطاتها الإذاعية والتلفزيونية لينصرف منتجو المسلسلات والتمثيليات إلى إنتاجها بالعربية الفصيحة لأنهم بلاشك يتوخون الربح من تسويق منتجاتهم على أوسع نطاق .

ترى بأي حق نطمح إلى نشر لغتنا العربية الفصيحة في العالم إذا كنا نحن لا نلتزم باستخدامها في وسائل إعلامنا المرئية والمسموعة .

2 - والمقوم الثاني من مقومات السياسة اللغوية الحكيمة هو نشر اللغة العربية في العالم ، ويدرك العرب جميعا أن هذا الأمر هو في طليعة واجباتهم المقدسة ، لأن نزول القرآن الكريم بلغتهم لا ينطوي على تشريف فحسب وإنما على تكليف كذلك . وكما قال كبير وزراء ولاية كلنتن بماليزيا خلال حفل افتتاح دورة تدريبية لمدرسي اللغة العربية الماليزيين في ولايته ، موجها كلامه إلى العرب «لم تعد العربية بنزول القرآن الكريم بها لغتكم وحدكم فحسب وإنما لغتنا نحن المسلمين جميعا كذلك ، فندعوكم باسم الواجب والأخوة الإسلامية إلى تعليمنا هذه اللغة الشريفة» . وأضيف إلى كلام السيد كبير الوزراء ان من واجب العرب لا تيسير تعليم العربية للمسلمين فحسب بل لأبناء البشرية جميعا لأن القرآن الكريم موجه لهم كلهم بلا تمييز ، أو كما قال الله تعالى عنه «إن هو إلا ذكر للعالمين ، ولتعلمن نبأه بعد حين» (سورة ص ، آية 88) .

ولا يتوانى العرب — والحق يقال — عن تقديم العون في هذا الميدان حينما يطلب منهم ، ولكن الذي نؤاخذ عليه عدم توفرنا على سياسة مدروسة تتناول جوانب الموضوع برمته بما في ذلك إعداد المدرسين المؤهلين لتعليم العربية لغير الناطقين بها ، وإجراء الأبحاث والدراسات في هذا التخصص ، وتوفير الكتب اللازمة لتعليم العربية

لأغراض خاصة للناطقين باللغات الأخرى ، وخطة لمساعدة أبناء المهاجرين العرب على الاحتفاظ بلغتهم الأم ، وكيفية تضمين هذه المسألة اتفاقيات التبادل الثقافي التي تعقدها الدول العربية مع غيرها من الدول الأجنبية ، وجعل العربية لغة عمل في المنظمات الدولية التي لم تفعل ذلك بعد ، ودعم الأقسام الجامعية للدراسات العربية الإسلامية في العالم ، وتيسير الكتاب العربي لمتعلمي العربية خارج الوطن العربي ، وغير ذلك من الأمور المتصلة بهذا الموضوع .

ولعل الأمل معقود على جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية الذي أنشأته المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة قبل أربع سنوات ، وكذلك على المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة التي تأسست قبل سنتين ونصف تقريبا ووضعت نشر لغة القرآن الكريم بالدول الأعضاء غير العربية وبين الجماعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء في طليعة أهدافها . ولكن الصراحة تقتضي القول بأن هذين الجهازين لن يتمكنا من تقديم خدمة تذكر في هذا المجال ما لم يحصلا على دعم سخي مادي ومعنوي من الدول العربية .

3 — والمقوم الثالث من مقومات السياسة اللغوية هو تعليم اللغات الأجنبية التي تعد قنوات تعارف واتصال مع الشعوب الأخرى لتيسير التبادل الثقافي والاقتصادي والتعاون الاجتماعي والسياسي من أجل خلق مجتمع إنساني عادل سعيد يسوده السلام والوئام . وتتولى السياسة اللغوية في هذا المقام الإجابة على أسئلة عديدة في طليعتها : ما هو الهدف من تعليم اللغات الأجنبية ؟ من يجب عليه تعلم اللغات الأجنبية ؟ متى يبدأ تعليم اللغات الأجنبية ؟ في أي سن ومن أية مرحلة مدرسية ؟ ما هي اللغات الأجنبية التي يجب تعليمها ؟ وما عددها ؟ وما هو الإجباري منها وما هو الاختياري ؟ وما هو الوقت المخصص لها في المنهج المدرسي ؟ ، وغير ذلك من الأسئلة .

ولو ألقينا نظرة فاحصة على تعليم اللغات الأجنبية في الأقطار العربية لألفينا بونا شاسعا واختلافا واضحا بين قطر وآخر فمثلا يبدأ تعليم اللغة الأجنبية في بعضها من السنة الأولى الابتدائية وفي بعضها من السنة الثالثة الابتدائية وفي بعضها من السنة الرابعة الابتدائية وفي بعضها من السنة الخامسة الابتدائية ، وفي بعضها الآخر لا تعلم أية لغة أجنبية في المدرسة الابتدائية وإنما يشرع بتعليمها في المرحلة الثانوية . ومن ناحية أخرى نجد بعضها يقتصر على تعليم لغة أجنبية واحدة وبعضها يعلم لغتين أجنبيتين وبعضها القليل يتيح للطالب اختيار اللغة الأجنبية الثانية من بين لغتين أو ثلاث . إن الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه الأقطار العربية هو اللغة الأجنبية التي تعلمها وهي دائما لغة الانتداب أو الحماية أو الوصاية أو الاستعمار أي إما الفرنسية أو الانكليزية وليس ثمة قطر عربي واحد يعلم إحدى اللغات الإسلامية الاسيوية أو الإفريقية كالأردية والتركية والفارسية والملاوية والسواحلية والهوساوية وأمثالها ، على الرغم من مطالبة عدد من رجال التربية واللغة بتعليم هذه اللغات على سبيل الاختيار في المدارس .

فكيف يا ترى يحق لنا أن نطمح إلى نشر لغتنا في شعوب لا نعرف لغاتها بمعنى لا نعرف الشيء الكثير عن ثقافتها ، بل كيف يمكن لنا أن نمتن علاقاتنا الروحية والاقتصادية والسياسية مع هذه الشعوب دون أن يتضلع بعضنا في دراسة لغاتها وآدابها ويترجموا عنها ، حتى يمكن لنا أن نطلع على ثقافاتها ونتذوق آدابها ونتفهم توجيهاتها . وهكذا تتبين لنا الحاجة إلى سد هذه الثغرة في سياستنا اللغوية .

4 — والمقوم الرابع من مقومات السياسة اللغوية هو خطة محددة للترجمة من العربية وإليها . فلم تعد الترجمة هواية يمارسها بعض الأفراد وفقا لمزاجهم وطبقا لميولهم ، وإنما أصبحت واجبا من واجبات الدولة الحديثة تحقق به أهدافا معينة إذ أن من المتفق عليه أن للترجمة وظائف رئيسية ثلاثا ، أولاها التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية وذلك بنقل علوم الأمم المصنعة وتكنولوجيتها إلينا وتزويد علمائنا بنتائج الأبحاث العلمية والتقنية التي

تجريها جامعاتها ، وثانيتها تنمية الثقافة العربية وتطعيمها بملامح خصبة صلبة من الثقافات الإنسانية المختلفة وإطلاع أبنائنا من مثقفين ومتخصصين على فلسفات الأمم الأخرى وآدابها والاتجاهات الفكرية المعاصرة ، والنظريات المتجددة في الحق والخير والجمال ، لكي نتمكن من ترقيد الأصالة بالمعاصرة ؛ وتطعيم التراث الثابت بالتليد النافع ، وثالثتها ، الإعلام الثقافي والسياسي العربي في الخارج وإبلاغ رسالة العرب الحضارية إلى بقية الأمم .

ونظرا لخطورة الدور الذي تضطلع به الترجمة في رقي الأمم وتقدمها ، أخذت الدول المتقدمة تضع خطة واضحة تبين فيها عدد الكتب التي ترجمت سنويا إلى لغتها ، ومصادرها ، وحقول تخصصها ، وعدد النسخ المطبوعة منها وكذلك أنواع الكتب التي تترجم من اللغة القومية واللغات التي تترجم إليها ، وكذلك إعداد المترجمين المتخصصين وتدريبهم . وما أحوجنا نحن العرب إلى خطة شاملة للترجمة ، ولعل وحدة الترجمة التي أنشأتها المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة قبل ثلاث سنوات ستوفق إلى العمل على سد هذه الثغرة في سياستنا اللغوية القومية .

5 — والمقوم الخامس من مقومات السياسة اللغوية الحكيمة هو تنظيم مجالات استعمال اللغات الوطنية أو المحلية المتواجدة في بعض الأقطار العربية إلى جانب اللغة القومية بصورة موضوعية عادلة ، بحيث يحقق هذا التنظيم المحافظة على هذه اللغات وآدابها وتراثها وتنميتها في الوقت الذي يضمن اتقان الجماعات الناطقة بتلك اللغات للغة العربية وحدة الأمة العربية فكريا واجتماعيا وسياسيا مصداقا لقول النبي عليه الصلاة والسلام «العربي من تكلم العربية» ويبدو أن جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة قد تركت هذه القضية للأقطار العربية المعنية دون الاتفاق على استراتيجية لغوية موحدة في هذا الشأن .

6 — أما المقوم السادس وهو توحيد المصطلحات فهو الجانب الوحيد من جوانب السياسة اللغوية الذي حظي — كما ذكرنا — بتخطيط موحد سهر عليه خلال الثلاث والعشرين سنة الأخيرة مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، وأقرته مؤتمرات التعريب التي تشارك فيها الدول العربية ، متبعا منهجية محددة لقيت القبول في ندوة شاركت بها المؤسسات اللغوية في الوطن العربي . وتمكن هذا المكتب على الرغم من إمكاناته المادية والبشرية المحدودة من توحيد المصطلحات التقنية المستخدمة في مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية وقسطا وافرا من مصطلحات التعليم العالي .

نعلم جميعا أن الغرض من توحيد المصطلحات هو تهيئة الأرضية اللغوية الصالحة لوحدة الأمة الفكرية والاجتماعية والسياسية . غير أننا نلاحظ على جهود مكتب تنسيق التعريب الجبارة ملاحظتين أساسيتين : أولاهما ، عدم توفر الالتزام الفعلي باستخدام المصطلحات الموحدة في الكتب المدرسية التي تعدها وزارات التربية والمعارف والتعليم ، على الرغم من أن المكتب يزود هذه الوزارات بمعاجم المصطلحات الموحدة وأنه أنشأ مؤخرا وحدة لمتابعة استخدام المصطلحات الموحدة في المناهج المدرسية . وثانيتهما ، أن المكتب — بسبب إمكاناته المحدودة وخطته المرسومة — انصرف إلى توحيد المصطلحات العلمية دون المصطلحات الحضارية . ولعلني أستخدم مصطلح «المصطلحات الحضارية» باختلاف قليل عن بعض الزملاء ، إذ أعني بها تلك المصطلحات السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية الشائعة الاستعمال على ألسنة المواطنين وفي وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية . فهذه المصطلحات ذات أثر بعيد في تيسير الاتصال بين مواطني الأقطار العربية وتوفير المناخ الملائم لوحدتهم الفكرية والسياسية . وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة على استقلال الدول العربية وتأسيس جامعتها ومكتب تنسيقها مازلنا نتداول أسماء مختلفة للشهور مثلا ففي العراق يتحدثون عن شهر آب الذي يسميه المصريون (أغسطس) وينعته التونسيون بـ(أوت) ويسميه

المغاربة (غشت) . كما يتعامل العراقيون بالدينار والفلس ، في حين يتعامل المصريون بالجنيه والمليم ، ويتعامل السعوديون بالريال والهللة ، ويتعامل المغاربة بالدرهم والسنتيم ، ويتعامل التونسيون بالدينار والمليم . وفي حين يزور رئيس الوزراء الأردني ألوية الأردن وأقضيته ويستقبله متصرفوها وقائموها ، يزور نظيره الوزير الأول التونسي ولايات تونس ومعتمدياتها ويستقبله ولاتها ومعتمدوها ، كما يزور نظيرهما المغربي أقاليم المغرب وجماعاته الحضرية ويستقبله عمالها وقوادها ، وطلاب الجامعات الذين يريدون التخصص في دراسة لغتنا العربية ينتسبون إلى دائرة اللغة العربية في لبنان وقسم اللغة العربية في السعودية وشعبة اللغة العربية في المغرب . ولابد لنا من توحيد هذه المصطلحات الحضارية وأمثالها .

وهنا يمكن أن يثار اعتراضان على ملاحظتنا أولهما أن هذه المصطلحات المختلفة للمفهوم الواحد هي مترادفات لفظية ، وثانيهما أن توحيد تلك المصطلحات المالية والإدارية والسياسية والتربوية متعلق بتوحيد النظم المالية والإدارية والسياسية والتربوية . وأقول إن الاعتراض الأول مرفوض والثاني مقبول . فإقليم ومحافظة ولواء هي من باب الازدواج المصطلحي لا الترادف اللفظي لأن الأخير يشترط قدرة الناطقين باللغة على فهم المصطلحين واستعمالها بحرية كما هو الحال في (جريدة) و(صحيفة) .

واما علاقة توحيد المصطلحات بتوحيد النظم الادارية والمالية وغيرها فهو أمر مقبول ، وهذا يتوجب تعاون مكتب تنسيق التعريب مع المؤسسات المتخصصة الأخرى بجامعة الدول العربية ، وهذا ما حصل فعلا في توحيد المصطلحات العسكرية ومصطلحات الطيران المدني وغيرها .

إن هذه القضية تدعونا إلى أن نرجو من مكتب تنسيق التعريب أن يوجه الاهتمام في خطته المقبلة إلى توحيد المصطلحات الحضارية استكمالا لعمله الجليل في توحيد المصطلحات العلمية .

وخلاصة القول إن الأماني القومية للأمة العربية ، والتحديات الجسيمة التي تواجهها ، والإمكانات الكبيرة المشتتة التي تمتلكها ، تتطلب وجود استراتيجية شاملة متكاملة لجوانب السياسة اللغوية المختلفة يتولى القيام بها جهاز جامعة الدول العربية المتخصص ، أي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ويتضافر على وضعها وتصميمها نخبة من علماء السياسة واللغة والاجتماع ، وتحظى بدعم الدول العربية وقبولها والتزامها بها بنية صادقة مدركة ، لتسهم هذه الاستراتيجية اللغوية بصورة فاعلة مؤثرة في تغيير الأوضاع وتطويرها باتجاه التنمية الروحية والعلمية والاقتصادية .

«إن الله لا يغير ما بقوم حتّى يغيروا ما بأنفسهم» .